ترجمة وإعداد: "مدار"

بروتوكول جلسة الحكومة الإسرائيلية لإقرار «اتفاق إعلان المبادئ» عام ١٩٩٣

بعد مرور ٣٠ عامًا على توقيع اتفاق إعلان المبادئ (أو ما يعرف باسم أوسلو ١) بين الحكومة الإسرائيلية برئاسة إسحق رابين ومنظمة التحرير الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات، كشفت الرقابة الإسرائيلية عن حيثيات محضر الاجتماع الذي سبق موافقة الحكومة الإسرائيلية على الاتفاق. في هذه الورقة، قام المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، بترجمة وتلخيص أهم ما جاء في برتوكول الجلسة. تعتبر الجلسة، إسرائيليًا، جلسة الموافقة على اتفاق أوسلو، ومن هنا فإن النقاشات التي دارت بين أعضاء الحكومة والوزراء ونواب الوزراء والمسؤولين الحاضرين تعتبر غاية في الأهمية. خصوصًا أنه من خلال التعمق في محضر الاجتماع، يتبين أن الوزراء (بما فيهم رئيس الحكومة رابين) الذي تعتبر مصادقتهم على الاتفاق شرطًا أساسيًا لموافقة «الحكومة الإسرائيلية»، لا توجد لديهم صورة واضحة عن طبيعة الاتفاق، وعن الشكل النهائي لتنفيذه. بل إنهم أرادوا في حينها التأكيد على ضمان ما يسمى أمن إسرائيل تاركين باقي تفاصيل العلاقة مع السلطة الفلسطينية للتجربة والخطأ، أو «الامتحان الفعلي أثناء التطبيق».

ولا بد من التنويه أن ما يرد في هذه الورقة هو ترجمة ونقل لما جاء في الوثيقة الأصلية التي كشف عنها الأرشيف الإسرائيلي مؤخرًا. وتعكس طبيعة النقاشات الحاصلة خلال الاجتماع الاختلال في موازين القوى بين إسرائيل و م.ت.ف، خلال جولات المفاوضات، وهذا ما يعبر عنه الأسلوب الاستعلائي في النقاش، الذي دفع الحاضرين لمناقشة بنود الاتفاق

الاسم	المنصب	الحزب
إسحق رابين	رئيس الحكومة ووزير الدفاع حتى اغتياله (١٩٩٢/٧/١٣ – ١٩٩٥/١١/٤)	العمل
شمعون بيريس	وزير الخارجية ، ثم رئيس الحكومة ووزير الدفاع (١٩٩٥/١١/٤ – ١٩٩٥/١١/٢٢)	العمل
عوزي برعام	وزير الداخلية (١٩٩٥/٢/٢٧ – ١٩٩٥/٦/٧)	العمل
شلوميت ألوني	وزيرة الاتصالات	ميرتس
بنيامين بن اليعازر	وزير البناء والإسكان	العمل
أرييه درعي	وزير الداخلية (١٩٩٣/٥/٣١ – ١٩٩٣/٩/١٤)	شاس
ميخائيل حريش	وزير الصناعة والتجارة	
دافيد ليفائي	وزير الداخلية (١٩٩٥/٦/٧ – ١٩٩٥/٧/١٨)	العمل
أورا نامير	وزيرة العمل والرفاه	العمل
يائير تسبان	وزير الاستيعاب والهجرة	ميرتس
يعقوب تسور	وزير الزراعة	العمل
يسرائيل كيسار	وزير المواصلات	العمل
أمنون روبنشتاين	وزير التربية والتعليم	ميرتس
حاييم رامون	وزير الصحة	العمل
أبراهام بايغا شوحط	وزير المالية	العمل
موشيه شاحل	وزير الشرطة	العمل
شمعون شطريت	وزير التكنولوجيا والعلوم	العمل
يوسي سريد	وزير شؤون البيئة	ميرتس
رفائيل بنحاسي	نائب وزير شؤون الأديان	شاس
يوسي بيلين	نائب وزير الخارجية	العمل
مردخاي غور	نائب وزير الدفاع	العمل
إيهود باراك	رئيس هيئة الأركان	لا انتماء حزبي حينها
إيتان هابر	مدير عام ديوان رئيس الحكومة	لا انتماء حزبي حينها
يوئيل زينغر	المستشار القضائي لوزارة الخارجية	لا انتماء حزبي حينها
داني ياتوم	السكرتير العسكري لرئيس الحكومة ووزير الدفاع	لا انتماء حزبي حينها
إلياكيم روبنشتاين	سكرتير الحكومة	لا انتماء حزبي حينها

الجدول (١): قائمة الحضور في اجتماع الحكومة الإسرائيلية المنعقد بتاريخ ٣٠ آب ١٩٩٣.

كانت هذه الوثيقة المعنونة «مسودة إعلان المبادئ مع الفلسطينيين» تصنف على أنها «سرية جدًا» قبل السماح بنشرها بتاريخ 28 آب 2023 مع مرور ثلاثين عامًا بالضبط على الجلسة. وبدأ إسحق رابين الحديث بالإشارة إلى أن الجلسة تنعقد بعد منح الوزراء فرصة للاطلاع على المادة، في إشارة إلى نص اتفاق المبادئ.

ليس باعتبارها مفاوضات سياسية وإنما ترتيبات إدارية-أمنية جديدة ضمن اتفاق حكم ذاتي. وعليه، فإننا ندعو القراء إلى النظر إلى تفاصيل ما جرى خلال هذه الجلسة على أنه يكشف بعض أبعاد ما حصل قبيل أوسلو، مشددين على أنه لا يمكن الوصول إلى استخلاصات بالاعتماد فقط على وثيقة إسرائيلية واحدة.

بعد التذكير بالحاضرين في الاجتماع (انظر/ي الجدول ١)، تقوم الورقة باستعراض أهم ما جاء فيه من خلال ترتيب الأفكار حسب عناوين رئيسة. لم ترد هذه العناوين في النص الأصلي للوثيقة، ولم يجر النقاش في الجلسة الحكومية حسب التسلسل الذي يرد أدناه. إن ترتيب الأفكار الأساسية والنقاشات المحورية التي ظهرت في محضر الاجتماع على النحو الذي تظهر به أدناه هو اجتهاد من قبل مركز «مدار»، لتلخيص الوثيقة الطويلة وتقديمها بشكل مبسط.

دام الحوار خلال الجلسة مدة ساعات. وعليه، فإن نص محضر الجلسة يكون أحيانًا متعدد المواضيع، أو أنه يقفز من موضوع لآخر قبل أن تتم العودة لقضية سابقة إثر سؤال أو تعليق من أحد الوزراء. في ما يأتي استعراض (بتصرف) لأبرز المواضيع التي تناولتها الجلسة . ولتسهيل استعراضها، تم تقسيمها إلى عناوين منفصلة.

بين م.ت.ف وسورية.. وقابلية الانعكاس

كانت هذه الوثيقة المعنونة «مسودة إعلان المبادئ مع الفلسطينيين» تصنف على أنها «سرية جدًا» قبل السماح بنشرها بتاريخ ٢٨ آب ٢٠٢٣ مع مرور ثلاثين عامًا بالضبط على الجلسة. وبدأ إسحق رابين الحديث بالإشارة إلى أن الجلسة تنعقد بعد منح الوزراء فرصة للاطلاع على المادة، في إشارة إلى نص اتفاق المبادئ.

من الدقائق الأولى للنقاش يبدو واضحًا تمامًا أن الحكومة الإسرائيلية اضطرت للحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية ولإبرام اتفاق المبادئ معها بسبب اقتناع رابين أن الوفد الفلسطيني (وفد مؤتمر مدريد برئاسة د. حيدر عبد الشافي) كان بالنسبة لإسرائيل مجرد واجهة لمنظمة التحرير. فالوفد كان يعود في كل القضايا إلى القيادة الفلسطينية في تونس ويتراسل معها عبر الفاكس، بحيث أن رابين اقتنع أن القرار في النهاية بيد ياسر عرفات. كما عبر رابين عن قناعته بأن عرفات لم يكن ليسمح للوفد الفلسطيني المفاوض في مدريد بالتقدم في المفاوضات مع إسرائيل دون أن يكون هو جزءًا منها.

من ناحية ثانية، تحوّلت المفاوضات برعاية الولايات المتحدة إلى مفاوضات مع الولايات المتحدة، التي قدمت ورقتين، واعتبرت الثانية أساسًا للمفاوضات مع الفلسطينيين لكنها لم تحقق أي إنجاز.

كذلك يتضح من أقوال رابين أنه يفضل المفاوضات المباشرة مع م.ت.ف عن الدخول في مفاوضات مع سورية مثلًا، لأن الاتفاق مع الفلسطينيين على حكم ذاتي سيكون اتفاقًا قابلًا للانعكاس – أي يمكن التراجع عنه- والعودة إلى مرحلة ما قبله، وهذا الحال لا ينطبق على أي اتفاق مع سورية. والسبب هو أن أي انسحاب إسرائيلي من الأراضي السورية المحتلة سيكون بمثابة المستحيل التراجع عنه وإعادة الأراضي، على العكس مما يتصوره رابين بخصوص الحكم الذاتي الفلسطيني.

المواجهة بين الفلسطينيين

يركز رابين على أن أي الاتفاق مع الفلسطينيين يأتي من منظور إسرائيلي أمني بحت، خاصة في قطاع غزة. لذلك قال رابين حرفيًا في بداية الاجتماع «إن الامتحان في رأيي هو إلى أي مدى يمكن لـ م.ت.ف السيطرة على حماس في غزة».

وينتقل رابين في الحوار مباشرة إلى أن ما سيكتب في الاتفاقيات لن يكون مهمًا. بل المهم هو كيفية ترجمتها على أرض الواقع، ليعود إلى التأكيد على كلمة «الامتحان»، مع اعتباره غزة نموذجًا مصغرًا، في الوقت الذي ستكون فيه السيطرة لإسرائيل على الضفة. وهنا يطلب رابين من وزرائه الفصل بين ما ورد في نص الاتفاق وما يجب تنفيذه على الأرض.

هنا يدخل رابين وشمعون بيريس وشلوميت ألوني في نقاش حول إعلان الجانب الفلسطيني «التوقف عن الإرهاب» كما عبر عنه رابين، وكيفية تضمين ذلك في إعلان المبادئ، فيقترح بيريس استخدام مصطلح «الامتناع عن استخدام القوة»، فيما تقترح ألوني مصطلح «وقف عمليات العنف». ويبدو من الحوار أن رابين لم يكن متأكدًا من الصيغة التي ستقدمها م. ت. ف، وهذا يوضح سبب تركيزه على ما سيحدث على الأرض من تنفيذ لإعلان المبادئ وليس على نصه. ويشير رابين إلى أن هذا الإعلان يشكل فرصة في ظل الظروف آنذاك، وأن أمام إسرائيل خياران، إما القبول أو الرفض، مستخدمًا العبارة الانجليزية Take it or leave it. بمعنى أنه لا مجال للتعديل على الاتفاق في وقته، لكن ذلك ممكن خلال المفاوضات في الإطار العام لاحقًا.

ويثبت رابين خلال الحوار في الجانب الأمني فكرة حرية تحرك الجيش الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية (أريحا، كمثال باعتبار أن البداية ستكون في «غزة- أريحا») في حالة هروب فلسطينيين نفذوا عملية ضد إسرائيليين إلى المدينة. وقال رابين: «الوصول إلى كل مكان يتجول فيه إسرائيلي والمسؤولية عن منع المس به، وفي حالة المس به ستتم معالجة الأمر. هذا تفسير سنضطر إلى تحديده على الأرض».

فسألته ألوني: «هل ستقوم بملاحقته إلى أريحا؟

فإجاب: بالطبع، إذا اعتدوا على إسرائيلي، أما إذا اعتدوا على فلسطيني فهذه مشكلتهم.

فقالت ألوني: وماذا إذا كان المعتدي هو الإسرائيلي؟

فرد رابين: سنتعامل معه.

فتساءل يسرائيل كيسار: ما الذي سيحدث إذا اعتدى إسرائيلي على فلسطيني؟

هناك تهرب رابين من الإجابة وذهب إلى القول إن قضية الحكم الذاتي معقدة، فهناك حوادث سير ومخالفات وسرقة مركبات، وتساءل عن المحاكم التي ستنظر في هذه القضايا. كما أن رابين انتقد الاستيطان وقال إن إقامة مستوطنات في المناطق المزدحمة يعقد الأمور. وهنا، يعترف رابين بأن الاستيطان كان استيطانًا سياسيًا وليس أمنيًا، بل إنه لم يقدم شيئًا للأمن، وأتبع ذلك بقوله «كنت سأقول أكثر من ذلك، لكنني لن أقول»، في تلميح إلى أن الاستيطان خلق مشكلة أمنية لإسرائيل. ثم يعود رابين إلى الحديث عن الصعوبات وعن صيغة الاتفاق، لكنه يركز على أنهم «مضطرون للنظر إلى الصورة الشاملة والبدائل [القليلة] المتاحة» أمام إسرائيل.

ويشير رابين أيضًا إلى أن اتفاق أوسلو ١، الموضوع أمام جلسة الحكومة هذه قد أخرج «صيغة مؤتمر مدريد عن مسارها». فمؤتمر مدريد قام على أساس المفاوضات متعددة الأطراف بحيث تتفاوض إسرائيل، وبشكل منفرد مع كل من الوفد الفلسطيني والأردني والسوري واللبناني، بحيث أن هناك توافقًا -أو شرطًا- عربيًا على أنه لا اتفاق ثنائي مع إسرائيل دون اتفاق متعدد الأطراف. وهذا الشرط من الواضح أن رابين كان يقصده عندما قال إن اتفاق أوسلو خرج عن مسار مؤتمر مدريد.

غزة " الامتحان الأول" (First Test)

يعود الحوار ولكن بشكل أعمق حول الفلسطينيين، ويتحدث رابين عن «مشكلة صعود حركة حماس بشكل خاص والإسلام السياسي في العالم العربي بشكل عام، ذاكرًا فوز حماس (أو من يمثلها) في لجنة العاملين في الأونروا في غزة وفي «الكلية الإسلامية» في الخليل، وحتى في جامعة بيرزيت. وهنا يتساءل وزير الاقتصاد والتخطيط شمعون شطريت «إن كانت هناك تقديرات لما

بروتوكول جلسة الحكومة الإسرائيلية لإقرار «اتفاق إعلان المبادئ» عام ١٩٩٣

حاييم رامون في نقاش مع رابين حول اتفاقية أوسلو في الكنيست. (واي نت)

سيحدث في انتخابات المجلس».[1]

فيرد رابين بالقول إنه لا يمكن معرفة ذلك، لكنه يكرر مقولة غزة هي «الامتحان الأول». إنها امتحان يتعلق بقدرة مؤيدي السلام ومنظمة التحرير على مواجهة حركة حماس، وهل ستذهب الأمور إلى هذا الاتجاه أم إلى اتجاه آخر – أنا أقدر أنها ستذهب بهذا الاتجاه، لكن لا شيء مؤكد، هناك فرصة جيدة. مع ذلك فالجيش الإسرائيلي موجود، وهناك إغلاق على قطاع غزة من كافة الاتجاهات، لا أحد يستطيع الخروج أو الدخول دون موافقتنا، لا من البحر ولا من الحدود المصرية ولا من المناطق الإسرائيلية».

وفي ما يخص القطاع، أشار رابين إلى وجود بنود تتعلق بتركيبة الشرطة الفلسطينية، وقال إنها ستتكون من عناصر محلية وعناصر قادمة من الخارج لأن القادة الفلسطينيين لا يثقون بالمحليين وسيأتون بأعداد من الخارج، وسيخضع هذا الأمر للمفاوضات.

هنا استفسرت وزيرة العمل والرفاه أورا نامير إن كان ذلك سيطبق في المكانين (غزة والضفة). فقال رابين: «لا يهم، لكن «الامتحان الأول» سيكون في غزة. لكنه استدرك متوقعًا إمكانية حدوث صدام بين الطرفين (الجيش الإسرائيلي والشرطة الفلسطينية)، وأن الجيش سيكون مستعدًا للتعامل معهم. وأضاف إن احتكاكًا صعبًا سيحدث، وفي كل الأحوال سيكون هناك احتكاك صعب لأن اليهود-والعرب متداخلون، والاستيطان جاء على أساس سياسي وليس أمني. وهناك مدينة مختلطة واحدة ستكون مشكلة بحد ذاتها هي الخليل. والاحتكاك في الضفة سيكون كبيرًا. في غزة الاحتكاك قائم لكنه بحجم أقل.

استغلال أزمة م.ت.ف

تناول شمعون بيريس الاتفاق الذي وصفه بأنه موقّع بالحروف الأولى لكنه ليس ملزمًا لكونه مرهونًا بموافقة الحكومة عليه. لكنه أشار إلى نقطة مهمة وهي أن الاتفاق غير قابل للتعديل، لأن فتحه لأي تعديل من قبل إسرائيل يعني منح الجانب الفلسطيني الفرصة أيضًا لإجراء تعديلات عليه ويعني ذلك العودة للمفاوضات من جديد حوله.

وعن مكانة منظمة التحرير قال بيريس (مع تأكيده على أنه يتحدث الآن بصفته الشخصية ولا

١ حسب نص اتفاق أوسلو ١، فإن سلطة الحكم الذاتي التي ستولد من هذا الاتفاق يتم الإشارة إليها بكلمة «المجلس» (أو Council) في إشارة إلى أن ممثلي الفلسطينيين في مناطق الحكم الذاتي هم «المجلس التشريعي» الذي سيتم انتخابه، أيضًا بموجب اتفاق أوسلو، وهذا المجلس من المفترض أن يكون السلطة العليا التي تمثل الفلسطينيين.

يعبر عن موقف حزبي أو رسمي)، إن هناك أطرافًا فلسطينية معنية بتغيير مكانة م.ت.ف عبر تفكيكها، وذلك عبر استعدادهم للإعلان بشكل أحادي الجانب وغير مرهون بتقديم مقابل من إسرائيل، يضم العناصر الآتية: الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود بسلام وبكرامة، وقبول قراري ٢٤٢ و٣٣٨ كأساس لأي حل. هناك تدخل رابين وقال إن هذا ليس موضوع النقاش.

يعود النقاش إلى قضية م.ت.ف وحماس، ويشير بيريس إلى مسألة ضعف م.ت.ف [بعد الخروج من الساحة اللبنانية وتأثرها بأزمة الخليج]، و«عدم توفر دعم مالي لها، ولا سلاح ولا أصدقاء». ويقول «علينا أن نسأل أنفسنا، إذا اختفت منظمة التحرير ما الذي سيحدث حينها؟ مع من سنتحدث؟ على ماذا سنتفاوض؟ ومع من سنتفاوض؟». وفجأة يشير بيريس إلى قضية صلاحيات الفلسطينيين في حال تطبيق الاتفاق، فيقول «إنهم أرادوا أن تسري على **كل** مناطق يهودا والسامرة وقطاع غزة، ونحن لم نكن مستعدين لإدخال كلمة **كل**، بل الصلاحية تسري على مناطق في يهودا والسامرة وقطاع غزة، لقد أزلنا كلمة **كل**».

الحفاظ على المستوطنات

وفي ما يتعلق بالمستوطنات قال بيريس: «توقعنا أن تكون هناك أزمة أخرى. فقد خشينا أن يبدأوا بالحديث في قضية المستوطنات. أعزائي، يهودا والسامرة ليست «ياميت».[٢] وعام ١٩٩٣ ليس مثل عام ١٩٨٢. وأن نبدأ بإخراج عشرات آلاف المستوطنين حسب رأيي فهذا سيضعنا في وضع مستحيل أخلاقيًا وماديًا. من ناحية المنطق التاريخي، هذه كانت إحدى المواجهات التي حسب رأيي -وأيضًا بهذه الطريقة فاوضنا عليها- كان يجب أن نتجنبها، حتى وافقوا على أن تبقى المستوطنات كما هي، وفي قطاع غزة أيضا».

لكن بيريس استدرك «أريد أن أقول إنه عندما بدأت المفاوضات، اقترحوا (الفلسطينيون) أن تكون المستوطنات في مناطق التجارة الحرة، ويكون فيها يهود وعرب، وذلك من أجل التخفيف علينا، لكننا في هذه القضية بقينا عند موقفنا. وأنا سعيد جدًا أن الأمر انتهى كذلك، لا تفكيك للمستوطنات».

وأشار بيريس إلى أن عدم التوصل لاتفاق مع سورية ساهم في عدم تفكيك مستوطنات الضفة، لأن السوريين كانوا سيصرون على تفكيكها كلها في الأراضي السورية، حينها سيتحدث الفلسطينيون أيضًا عن كل المستوطنات.

القدس

في ما يتعلق بقضية القدس في المفاوضات التي جرت في واشنطن من خلال وفد مدريد، قال بيريس إن الأزمة التي نشأت هناك كان سببها ياسر عرفات الذي لم يرد أن تنتهي المفاوضات دون أن يكون جزءًا منها. وأشار بيريس إلى أن القدس لم تخرج من الصورة في كامب ديفيد (١٩٧٨). في كامب ديفيد كانت هناك ثلاث رسائل، وكل رسالة تمثل موقفًا مختلفًا حول القدس: رسالة (مناحيم) بيغن، ورسالة السادات، ورسالة (جيمي) كارتر. لكن هنا توافق على أن المفاوضات مع الفلسطينيين خلال فترة الحكم الذاتي لن تكون حول قضية القدس. ما دون القدس، بإمكان الفلسطينيين أن يناقشوا ما يريدون حول الأمور الأخرى، المستوطنات، وأشياء أخرى.

كما يشير بيريس إلى قضية الانتخابات الفلسطينية في القدس والتي لم يعتبر أنها تشكل أزمة، لكنها كانت صعبة، فالفلسطينيون أرادوا أن يشارك المقدسيون في الانتخابات ترشحًا وانتخابًا. رابين علق قائلًا: المكتوب هو «المشاركة في الانتخابات» لكن الأمر خاضع للتفاوض. وقال شوحاط: المقدسيون يستطيعون التصويت. أما درعي فقال: أما أن يرشحوا أنفسهم فهذا متروك للمفاوضات. فحسم رابين الأمر: المكتوب: المشاركة في الانتخابات. عندما يقولون «يصوتون ويترشحون» نحن نقول فقط يصوتون – وهذا خاضع للتفاوض.

بيريس من ناحيته أضاف: بعد ذلك هم أرادوا أن تحال الأمور المختلف عليها إلى التحكيم، لكننا لم نوافق على ذلك. نحن قبلنا تحكيمًا متوافقًا عليه، لكن مع الالتزام بالاتفاق على التوجه للتحكيم.

٢ مستوطنة تم بناؤها في شمال سيناء بعد احتلال العام ١٩٦٧، وتم إخلاؤها مع الانسحاب الإسرائيلي منها عام ١٩٨٢.

بروتوكول جلسة الحكومة الإسرائيلية لإقرار «اتفاق إعلان المبادئ» عام ١٩٩٣

عندما طرح سؤال على شمعون بيريس عن عدد النازحين، قال رابين: النية هي عدم السماح لأي منهم. فيما قال بيريس إن المكتوب -في الاتفاق- هو أنه ستقام لجنة ستعمل بالتوافق، وإن لم نوافق، فلن يرجع أحد. وعند تكرار السؤال عن عدد النازحين: قال بيريس 300 ألف. وقال رابين: أنا لا أريد أيًا منهم.

أي ليس فقط تحكيمًا متوافقًا عليه، بل لا يمكن الذهاب للتحكيم إلا بعد الاتفاق على ذلك. وهذا يعني أنه يجب الاتفاق على تحكيم متوافق عليه، فلا يوجد شيء تلقائي في هذا الأمر.

في صفحات لاحقة يتطرق سكرتير الحكومة إلياكيم روبنشتاين مرة أخرى إلى الانتخابات في القدس ويقول: «في ما يتعلق بالقدس ما لدينا هو التزام واضح، بدلًا من إمكانية طرح الموضوع من قبل كل طرف، النقاش حول وضع القدس في مفاوضات التسوية النهائية. هذا الالتزام يتكرر مرتين، مرة في اتفاق إعلان المبادئ الذي بين أيدي الحكومة الآن، ومرة في المَحاضر (أي محاضر اللقاءات)».

وأضاف «في ما يتعلق بالانتخابات، فإن الحديث تمحور حول مشاركة المقدسيين. وأنا يجب أن أقول، وآمل أن لا يستاء مني رئيس الحكومة والآخرون: «في المفاوضات مع الأميركيين برز مصطلح مشاركة Participation، والقصد هناك كان التصويت والترشح، نحن أصررنا على أن يكتب في المقترح الأميركي Vote والتي تعني التصويت وليس الترشح. لم يحب الفلسطينيون ذلك».

فقال رابين: لم يحبوا، لذلك لم يقبلوا، أنهينا ذلك مع الأميركيين، ولكن ليس مع الفلسطينيين. فقال درعي: لكن أنهيناه مع الأميركيين. فقال رابين: أنهينا ورقة أولى وبعد مدة خرجت ورقة ثانية، المشكلة هذه ليست مع الأميركيين، بل مع الفلسطينيين.

النازحون

تناول إلياكيم روبنشتاين قضية الفلسطينيين النازحين منذ عام ١٩٦٧، وأشار إلى أن الفلسطينيين أصروا على طرح قضيتهم، وفي حقهم في الانتخاب، وفي العودة من أجل ممارسة حقهم في الانتخاب، وهنا يوجد أمران: الأول، نحن تهربنا طوال الوقت من هذا الأمر، لأن هناك ٣٠٠ ألف شخص في هذه الفئة (ولا أريد أن أقول إنهم أكثر).

رابين: نعم أقل.

روبنشتاين: (بالعربية) إن شاء الله.

ثم يشير إلى قضية إمكانية الإصرار على عودة النازحين فيقول روبنشتاين، رفضنا ذلك بقولنا، هذا ورد في كامب ديفيد (أي الاتفاق ما بين إسرائيل ومصر عام ١٩٧٨). فإما أن تقبلوا كامب ديفيد كلها أو ترفضوها كلها، والأمر الثاني أن هناك بندًا ورد في اتفاقية كامب ديفيد، وهو بند من الجيد أنه لم يتم وضعه على طاولة المفاوضات، وهو يتعلق بإمكانية الموافقة على عودتهم. مرة أخرى، لماذا رفضناه دائمًا؟ لأننا قلنا للفلسطينيين: أيها الأصدقاء، اشتروا كل كامب ديفيد، وبذلك تشترون هذه البضاعة (عودة النازحين)، فإن لم تشتروا كامب ديفيد، فلن تحصلوا عليها أيضًا. فتدارك بيريس قائلًا: وحتى في هذا البند مطلوب موافقة الطرفين، هناك لجنة ستناقشه.

في وقت لاحق من الجلسة قال المستشار القضائي لوزارة الخارجية الإسرائيلية يوئيل زينغر «في ما يتعلق بنازحي ١٩٦٧، أنا أظن أن الصيغة واضحة تمامًا، في ما يتعلق بالانتخابات فإنهم (النازحون) لا يستطيعون المشاركة فيها، وكل ما قيل هناك هو إنه بما أن النازحين لا يستطيعون المشاركة في الانتخابات فهذا لا يعني أنهم سيفقدون حقوقهم المستقبلية. ومن غير الواضح تمامًا ما هي هذه الحقوق.

ومن خلال النقاش الذي تلا ذلك كان واضحًا أن رابين كان يتحدث عن النازحين المقدسيين، فقال زينغر «عفوًا، هذا يتعلق بالجميع».

وعندما طرح سؤال على شمعون بيريس عن

عـدد النازحـين، قـال رابـين: النيـة هـي عـدم السـماح لأي منهـم. فيمـا قـال بيريـس إن المكتـوب -في الاتفـاق- هـو أنـه سـتقام لجنـة سـتعمل بالتوافـق، وإن لـم نوافـق، فلـن يرجـع أحـد. وعنـد تكـرار السـؤال عـن عـدد النازحـين: قـال بيريـس ٣٠٠ ألـف. وقـال رابـين: أنـا لا أريـد أيًـا منهـم.

صلاحيات المجلس الفلسطيني الذي سيتم انتخابه

في هـذا الجانـب قـال بيريـس إن المشـكلة الرئيسـة كانـت خـلال المفاوضـات التـي أجرتهـا الحكومـة السـابقة (الليكـود)، خـلال مباحثـات مدريـد عـام ١٩٩١، كانـت حـول «مصـدر الصلاحيـات»، وأنـا أريـد أن أذكّـر أن مصـدر الصلاحيـات حسـب هـذا الاتفـاق سـيبقى كلـه بأيدينـا، ولـن يوجـد أي تـآكل بهـا.

وبعـد استفسـار مـن الوزيـر تسـبان حـول مـكان هـذه الجملـة في النـص، قـال درعـي إنهـا في الـشرح وليسـت في نـص الاتفـاق. واسـتدرك بيريـس: فقـط الصلاحيـات التـي نسـلمها نحـن للفلسـطينيين، هـي التـي سـيتم تسـليمها.

فتساءل يوسي سريد: لا يوجد ذكر صريح لذلك.

وقال تسبان: هذا لا يقول شيئًا عن مصدر الصلاحيات.

فأجابه رابين: المصطلح «مصدر الصلاحيات» ليس موجودًا في نص الاتفاق، بل بقي ضبابيًا.

تسبان: الاتفاق سيصبح مصدر الصلاحيات.

سريد: بحثت عنه خمس مرات ولم أجده.

بيريـس: أريـد القـول إنـه في مرحلـة مـا مـن المفاوضـات يجـب أن نأخـذ في الحسـبان أنـه مـن الممكـن أن نضغـط أكثـر. صحيـح أن م.ت.ف في وضـع صعـب ونحـن في وضـع جيـد، إذن، متـى نجـري المفاوضـات؟ عندمـا يكونـون في وضـع صعـب ونحـن في وضـع جيـد، وليـس العكـس. يقولـون: الآن تجـرون مفاوضـات مـع م.ت.ف! متـى تريـدون أن نجريهـا؟ عندمـا يكـون هنـاك وضـع كهـذا، يجـب الحـذر، وأيضًـا عـدم المبالغـة.

لقـد طلـب رئيـس الحكومـة أن يوضـح المستشـار القانونـي لـوزارة الخارجيـة الـذي تـولى جانـب الصياغـة والجانـب القانونـي الأمـر. وهـو في طريقـه إلينـا الآن، لقـد كان في بروكسـل، وهـو سـيقدم كل التوضيحـات القانونيـة وكل الإجابـات حـول مصـدر الصلاحيـات، ولا أريـد الدخـول في هـذا الأمـر.

وقـد تنـاول يوئيـل زينغـر صلاحيـات المجلـس الفلسـطيني الـذي سـيتم انتخابـه، وشرح أنـه سـيكون هنـاك نقـل صلاحيـات مـن وزارات إسرائيليـة لـوزارات فلسـطينية، ومـا يمكـن نقلـه مـن هـذه الصلاحيـات بحيـث يكـون للمجلـس الفلسـطيني المنتخـب سـلطة عليهـا. وأشـار إلى أن الدمـج بـين هـذه الصلاحيـات (الإسرائيليـة والفلسـطينية) عـلى المسـتوى الجغـرافي والشـخصي والعمـلي، هـو الـذي سـيمنح المجلـس سـلطته.

فعـلى مسـتوى الأمـن لن يكـون للمجلـس الفلسـطيني أي صلاحيـة أمنيـة عـلى الإسرائيليـين، فلـن تكـون لشرطـة الحكـم الذاتـي صلاحيـة عـلى الإسرائيليـين – لـن تعتقلهـم ولـن تحاكمهـم، وهـذه الصلاحيـة حصريـة فقـط في حكومـة إسرائيـل، ليـس ذلـك فقـط، بـل صلاحيـة حمايـة الإسرائيليـين، سـواء الدفـاع عنهـم أو عـن أمنهـم سـواء عـلى مسـتوى الأمـن الداخـلي أو النظـام العـام، والمعنـى أن كل مـن يمـس بهـم أو يحـاول المسـاس بهـم فلحكومـة إسرائيـل صلاحيـة التعامـل مـع الأمـر وليـس مجلـس الحكـم الذاتـي.

فسـألته الوزيـرة شـلوميت ألونـي: وإذا دخـل شـاب إسرائيـلي وقـام بعمـل إرهابـي في قريـة عربيـة، فهـل يمنـع عليهـم اعتقالـه. فأجـاب زينغـر: حكومـة إسرائيـل تقـوم بذلـك.

ألوني: وإذا هرب.

زينغـر: سـيبحثون (الإسرائيليـون) عنـه وسـيجدونه، كمـا يفعلـون حاليًـا.

رابـين: سـادتي، هـذا لـن يحـدث في الواقـع، في الواقـع رجـال الشرطـة (الفلسـطينية) سـيطلقون النـار عليـه، وكـي لا يحـدث سـوء فهـم، أنـا افـترض أنـه إذا أطلـق هـو النـار وكان هنـاك عنـاصر شرطـة فسـيطلقون عليـه النـار، وسـيكون عجيبًـا إن لـم يطلقـوا عليـه النـار.

هنـا قـال زينغـر: كتـب في الاتفـاق أنـه سـتكون بـين إسرائيـل وبـين مجلـس الحكـم الذاتـي في الجانـب الأمنـي ترتيبـات تعـاون وتنسـيق، الاتفـاق سـيفصل ذلـك، كيـف سـتكون الشُرطتـان والقـوات عـلى اتصـال دائـم وتنسـيق وتبـادل معلومـات.

فعلـق ليفائـي: لا توجـد شُرطتـان، بـل جيـش [إسرائيـلي] وشرطـة [فلسـطينية].

زينغـر: يوجـد أيضًـا الشرطـة الإسرائيليـة والشـاباك والجيـش وكل السـلطات الأمنيـة.

إعادة انتشار القوات الإسرائيلية

في هذا الجانب قال زينغر إن إعادة انتشار قوات الجيش وعدد من سيبقى منها في الضفة والأماكن التي ستتم فيها إعادة الانتشار ووتيرة التنفيذ وعدد المرات هي قرارات بيد إسرائيل فقط، وأشار إلى أن التنفيذ سيكون عشية الانتخابات الفلسطينية. كما أشار زينغر إلى أن خروج القوات الإسرائيلية سيتزامن مع تولي الشرطة الفلسطينية الأمن الداخلي للسكان الفلسطينيين. وبعد الانتخابات سيتم نقل الصلاحيات لها بشكل تدريجي على أساس متفق عليه.

الجانب المالي

تطرق بيريس أيضا للجانب المالي، وقال إن وضع م.ت.ف صعب ولديها نفقات في الضفة على مؤسسات كالمستشفيات والجامعات -بما يصل إلى ٧٠ مؤسسة- وهذه تشكل مصدر رزق للكثيرين، وهناك مخصصات مالية للجرحى وللعائلات الثكلى ولكل من كانت م.ت.ف تدفع لهم، فجأة انقطع التمويل ما تسبب بتقويض مكانة المنظمة وبات الوضع في المناطق (الفلسطينية) صعبًا.

وأضاف أن من وجهة نظره فإن من مصلحة إسرائيل أن ينجح الجانب الاقتصادي وليس فقط الجانب السياسي.. «لذلك توجهنا كل بطريقته -إسحق (رابين) بطريقته وأنا بطريقتي- لمؤسسات أوروبية وأميركية من أجل البدء بالاستثمار في المناطق (الفلسطينية)، بمعزل عما تستثمره حكومتنا، حكومات شمال أوروبا (النوردية: السويد والنرويج والدنمارك وفنلندا وآيسلندا) تخصص كل منها ٠,٥ – ١,٥ ٪ من إجمالي الناتج المحلي للمساعدات الخارجية».

وقال وزير الاقتصاد والتخطيط شمعون شطريت: «..... قلنا: استمعوا، أنتم تتحدثون كل الوقت إنه يجب مساعدة الفلسطينيين، فساعدوهم الآن بالأفعال. وطلبنا أن يقدموا ٥٪ من المساعدات الاقتصادية الخارجية للمناطق (الفلسطينية) ويبدو أن هناك ميلًا لفعل لذلك، غدا ستكون جلسة لوزراء الخارجية للدولة الخمس هذه من أجل هذا الهدف، لقد بعثوا قبل ثلاثة أيام نائب وزير خارجية النرويج من أجل بحث ذلك مع السلطات الأمنية عما وكيف يريدون الاستثمار....».

الأردن

بالنسبة لموقف الأردن خلال المفاوضات قال بيريس: إن العاهل الأردني (الملك حسين) لم يكن يرغب بتوقيع اتفاق مع إسرائيل بشكل منفرد، وكان يظن أن الفلسطينيين لن يتقدموا في المفاوضات دون الأردن، لكن وضع الفلسطينيين كان في الحضيض ووضعهم حاليًا سيئ، وأضاف «يجب أن أقول إن انهيار الاتفاق مع م.ت.ف وارد، وحينها ستكون لدينا حماس «الإيرانية»، وعلينا أن نكون حذرين، لا توجد أي ضمانة لأن تصمد م.ت.ف مع كل التمردات والجماعات وكل الضغوط.... وأنا أقول إن هذا الأمر جدي. لكن أقول أيضًا إنني لا أرى أي بديل في الشارع الفلسطيني.....، وحسب رأيي إسحق (رابين) قال هذا وأنا أردت أن أؤكد عليه: لم نتخل عن أي قطعة أرض، لم نفكك أي مستوطنة، وحافظنا على وحدة القدس، وحفظنا أمن إسرائيل، (...)، حسب رأيي هذه فرصة مهمة وجيدة ويجب إقرارها».

دور الجيش في المفاوضات وعلى الأرض في المرحلة الأولى

أكد رابين -مخاطبًا رئيس الأركان إيهود باراك- «أن الجيش لم يشارك في كل المراحل (المفاوضات) لسبب بسيط هو أن المشكلة أساسًا سياسية والحسم فيها سياسي، والجيش يستطيع أن يقدم الاستجابة في أوضاع مختلفة، وما ستؤول إليه المفاوضات يعتبر، بالنسبة للجيش الإسرائيلي، أقل راحة من الوضع الحالي من ناحية أمنية، لأنه في الوضع الحالي هناك حرية تامة للدخول إلى أي مكان والقيام بأي شيء».

من ناحيته قال باراك إنه بحاجة لدراسة الاتفاق بشكل معمق للاستعداد بشكل شامل لبلورة الطرق التي يمكن من خلالها التعامل مع المشاكل التي قد تنتج عن صيغة الاتفاق، ولإصدار تعليمات أو لإبلاغ الأشخاص في الطواقم المختلفة التي ستناقش التفاصيل على ترتيبات «غزة-أريحا أولًا» خلال الشهور الثلاثة الأولى بعد دخول اتفاق المبادئ حيز التنفيذ إذا تم إقراره والتوقيع عليه.

وأشار باراك إلى أن الاتفاق يتضمن الكثير من المشاكل خاصة في الشهور الستة أو السبعة المقبلة، فهو يشير إلى انسحاب قوات الجيش من غزة

صورة تجمع إسحق رابين وأيهود باراك. (صحف)

وأريحا مع بقاء المستوطنات وحركة المستوطنين مسؤولية الجيش، وهذا يعني أن قوات الجيش لم تخرج من غزة أو أريحا بشكل تام.

كما أشار باراك إلى أن أول ما لفت نظره هو أن المرحلة الأولى من غزة-أريحا تتضمن حصول الفلسطينيين على صلاحيات من الحكم العسكري ومن الإدارة المدنية التابعة له، وحينها ستجرى الانتخابات التي سيتشكل من خلالها المجلس، أي أنه في المرحلة الأولى من دخول اتفاق المبادئ حيز التنفيذ ستُنقل صلاحيات من الحكم العسكري.

أما القضية الثانية فهي الشرطة الفلسطينية، ويدور الحديث هنا عن إقامة شرطة فلسطينية قوية – وهي صيغة أصلها وارد في اتفاقية كامب ديفيد- ويجب أن نلاحظ هنا أنه يوجد مجال لدخول عناصر شرطة من الخارج، ويوجد عناصر شرطة فلسطينية تلقوا تدريبات في الأردن والآن ستذهب مجموعة أخرى، وقد يأتون بأفراد آخرين ويتم تأهيلهم لفترة قصيرة، بما في ذلك أشخاص مع خلفية انتماء لمنظمات عسكرية، أو شبه عسكرية. عناصر «جيش التحرير الفلسطيني» وما شابه.

هنا تدخل ارييه درعي وقال: نحن لا نزال في وضع يمكننا أن نطلق عليهم «منظمات إرهابية»، ولا حاجة للكثير من الكلمات.

وتناول باراك قضايا عدة من وجهة نظر أمنية، خاصة تفسير ما ورد في الاتفاق، لكنه في النهاية قال إنه من الصعب أن نحكم على أنه كان ممكنًا إنجاز نص اتفاق آخر، فهذا الأمر لا يمكن البت فيه.

هنا تدخل رابين مرة أخرى وقال «أريد أن ألفت نظر رئيس الأركان: «إذا كان هناك وضع لا تقوم فيه الشرطة الفلسطينية بالعمل ضد المخربين، فأنا سأرى في ذلك انتهاكًا للاتفاق، لذلك يجب البدء بغزة لنرى ما سيحدث». كما قال رابين «إن لم يحدث تغيير، ولم يعالجوا الأمر، فحسب رأيي يجب أن نقول: سادتي نحن سنتولى الأمن».

افترض باراك سيناريوهات، فاقترح على رابين أن يستعرض المخاطر في حالة فشل تنفيذ الاتفاق: «ما هي سيناريوهات العمل التي لا تعيد إسرائيل إلى نقطة الصفر (الاحتلال الكامل قبل أوسلو)، بل تعيدنا إلى وضع أكثر سوءا». واعتبر باراك أن هذا سيكون مشكلة عويصة إذا وقع، إذ إنه في حالة وقوع عمليات تستهدف المستوطنين في الضفة وغزة، ونشأ عن ذلك وضع بدأ فيه المستوطنون الذين حصلوا على الموافقة للبقاء في المستوطنات في الهروب

بروتوكول جلسة الحكومة الإسرائيلية لإقرار «اتفاق إعلان المبادئ» عام ١٩٩٣

أكد رابين -مخاطبًا رئيس الأركان إيهود باراك- «أن الجيش لم يشارك في كل المراحل (المفاوضات) لسبب بسيط هو أن المشكلة أساسًا سياسية والحسم فيها سياسي، والجيش يستطيع أن يقدم الاستجابة في أوضاع مختلفة، وما ستؤول إليه المفاوضات يعتبر، بالنسبة للجيش الإسرائيلي، أقل راحة من الوضع الحالي من ناحية أمنية، لأنه في الوضع الحالي هناك حرية تامة للدخول إلى أي مكان والقيام بأي شيء».

منها فهذه ستكون هزيمة من ناحية أمنية، لأن هذا الوضع لا يعني العودة إلى الصفر، بل هو تراجع إلى وضع أصعب من العودة للصفر.

وقال إن مهمته كرئيس هيئة أركان أن يقدم لهم سيناريوهات المخاطر المفترضة التي يجب عليهم أن يتعرفوا عليها.

وعندما سأل بعض الوزراء باراك عن أفضل صيغة ممكنة للاتفاق من ناحية أمنية، قارن باراك بين الوضع في اتفاق كامب ديفيد (١٩٧٨) والوضع الحالي (١٩٩٣)، وقال إن تطبيق الاتفاق كان أكثر سهولة في كامب ديفيد لأن عدد المستوطنات والمستوطنين كان أقل بكثير، لذلك يسهل ربط طرقهم بإسرائيل مثلًا، لكن في الواقع الحالي فإن عددًا كبيرًا من المستوطنين سيضطرون للعيش في المنطقة نفسها مع الفلسطينيين لسنوات عدة في ظل ظروف معقدة، وهذا الوضع قد يجعل الطرفين رهائن لعناصر عربية متطرفة قد يعملون ضد اليهود وضد العرب ما قد يعقد المشكلة. لذلك وبكل صدق أقول إنني لا يمكن أن أشير إلى حكم ذاتي يضمن أمنًا جيدًا ما لم يتوفر شرطان أساسيان: **هنا تدخلت الرقابة وشطبت هذا الجزء من النص.**

بالمجمل، فإن معظم النقاش تناول الجانب الأمني، لكن سكرتير الحكومة إلياكيم روبنشتاين تناول الجانب السياسي المتعلق بالمقارنة بين اتفاقية كامب ديفيد واتفاق إعلان المبادئ، وأشار إلى أن الفلسطينيين رفضوا كامب ديفيد، وأصروا على رفضه، ولاحقًا قدموا مقترحات مختلفة للانسحاب (الإسرائيلي). وقال روبنشتاين، قلنا لهم: كامب ديفيد ليست طبق سلطة فواكه، تختارون منه البرقوق أو التفاح أو الزيتون، بل هي اتفاق شامل، وهم لم يأخذوا بالاتفاق الشامل. ثانيًا، انطلقنا من افتراض أنه انقضت خمس عشرة سنة تغير فيها شكل الضفة الغربية وكذلك قطاع غزة، نحن الآن في عام ١٩٩٣ ولم نعد كما كنا في ١٩٧٨.

كما قال روبنشتاين معلقًا على بواعث القلق التي عبر عنها باراك بالقول إن «صلاحيات تطبيق القانون في الجانب الأمني ستكون بيد إسرائيل وهو يأتي في إطار ما يسمى المسؤولية الأمنية الشاملة، وذكرت في كافة الأوراق بما فيها الورقة الأميركية.

وقال وزير العدل ليفائي إن انسحاب القوات العسكرية لن يمنع إسرائيل من تفعيل قواتها ومسؤولياتها التي لم يتم نقلها للمجلس (الفلسطيني المنتخب). فأكد على ذلك أيضا الياكيم روبنشتاين.

الأراضي

شهدت الجلسة أيضًا نقاشًا مطولًا حول أراضي الضفة والصلاحيات التي ستنقل للفلسطينيين بشأنها. وبعد طرح أسئلة حول تفاصيل ما جاء في نص الاتفاق ومحاضر الاجتماعات بين الطرفين، قال زينغر «حتى تكون الأمور واضحة، في مناطق انتشار الجيش والمستوطنات، لن تكون هناك صلاحيات للمجلس الفلسطيني، في باقي المناطق ستكون هناك صلاحية فقط في الأمور التي سيتم نقلها إليهم».

كما تدخل إلياكيم روبنشتاين وقال إن هذا النقاش سبق وأن طرح في إطار نقل الصلاحيات.

وفي مداخلة مطولة، استعرض وزير الشرطة والطاقة والبنى التحتية موشيه شاحل الوضع من أكثر من زاوية طارحًا تساؤلات عدة وأمثلة عن الصعوبات التي تواجه الاتفاق، فحسب شاحل فإنه يجب الذهاب إلى مفاوضات الحل النهائي بشكل مباشر والشروع بتنفيذه على مراحل، لأن اتفاق

حكم ذاتي على مراحل سيكون من الصعب تطبيقه وهناك أدلة على أرض الواقع تثبت ذلك. ويعتبر شاحل أن اتفاق الحكم الذاتي مع الفلسطينيين ليس مثل الحكم الذاتي في إقليم الباسك في اسبانيا، ففي إقليم الباسك الحكم الذاتي يتجه من الخارج إلى الداخل، لكن الحكم الذاتي بالنسبة للفلسطينيين يتجه من الداخل إلى الخارج، سعيًا للتوسع بهدف الحصول على أكثر مما أعطي لهم. كما أشار إلى أن هناك شعًبا قرر أنه لا يريدنا وأنه يريد الانفصال عنا، «لذلك ادعيت ولا أزال أدعي اليوم أن إسرائيل ستدفع ثمن الحكم الذاتي مرتين في التسوية النهائية، والأفضل هو الذهاب إلى مفاوضات حاسمة ونهائية وهي أننا سننفصل عن الفلسطينيين، وبذلك ينتهي الأمر.

كما تناول شاحل بعض الأمثلة عن صعوبة الوضع في ظل الحكم الذاتي، مثل من الذي سيحكم في قضية حادث سير قد يتورط به مستوطن ويروح ضحيته فلسطينيون في الضفة؟ وكيف ستكون الترتيبات في هذه الحالة؟ أو في حالة المطاردة التي قد تمتد على طرفي الخط الأخضر، هل ستدخل الشرطة الإسرائيلية إلى مناطق الشرطة الفلسطينية، أم أن المطاردة ستنقل للجيش.. وعندما تدخل الشرطة الإسرائيلية أو الجيش إلى منطقة شرطة فلسطينية فهل سيحدث تبادل لإطلاق النار؟ وما هي آلية التنسيق في ظل هذا الوضع ومن الذي سيسمح لهم بالدخول؟ وقد تقول سلطة الحكم الذاتي إن لنا سيادة، وعندما تكون هناك مشكلة في منطقتنا نحن، فمن سيعالجها؟.

في سياق المشاكل اليومية مثل مخالفة جنائية يرتكبها إسرائيلي في مناطق الحكم الذاتي، قال شاحل إن الوضع معقد، فمن سيعتقله، ومن سيحاكمه.... إلخ من هذه التساؤلات.

فرد عليه رابين: هناك ٣٠٠ مشكلة معقدة كهذه، مخالفات السياقة والحوادث والسرقات الخفيفة.. هناك مشاكل لا يمكن حصرها.. لذلك أقترح أن لا ندخل في هذا الأمر.. من الواضح أن الأمر معقد جدًا.

فاقترح شاحل تشكل لجنة وزارية تتولى هذه المشاكل.

ويعتبر شاحل أن الكثيرين لا يرون في الحكم الذاتي تغييرًا عن الواقع الحالي، بل استمرار له حسب قناعة الشرطة والجيش، لكنه يقول إن هناك قواعد جديدة فهناك شريك في السيادة، والسؤال هو نسبة السيادة التي سيحصل عليها، مقابل السيادة التي ستبقى في يد إسرائيل.

وبالنسبة للمفاوضات يقول شاحل إنهم تأخروا في خطوة التفاوض مع الفلسطينيين في الخارج، وليس مع الوفد الفلسطيني القادم من الداخل (الضفة وغزة – وفد مدريد)، فهناك من يستطيع أن يستخدم الـ»فيتو» في لحظة الحسم، وذلك هو ياسر عرفات.

وانتقد شاحل حزب الليكود وزعيمه بنيامين نتنياهو واتهمه بأنه يقود حملة غسيل دماغ للإسرائيليين، وقال شاحل إن التفاوض مع الفلسطينيين خطوة جريئة في مواجهة ادعاءات نتنياهو، ولولا هذه الخطوة لما حصل هذا الاختراق.

رابين هنا تدخل وقال: المشكلة كانت -كما قال شمعون (بيريس) في مناسبة أخرى- أن لا نقول سنذهب ونعترف ونفاوض م.ت.ف. قبل ذلك وبهدوء يجب أن تحقق مكاسب قبل أن تعترف بهم، لأنك أيضًا بعد الاعتراف بهم ستحصل على ثمن.

وطالب شاحل بحملة دعائية تخاطب الجمهور الإسرائيلي، معتبرًا أنهم مقصرون في هذا الجانب، وأن تكون هذه الحملة هجومية وليست دفاعية وهدفها الحصول على دعم الرأي العام لأنه هو الأهم.

تظاهرات المعارضة الإسرائيلية وتحريض نتنياهو

كذلك تطرق شاحل بصفته وزيرًا للشرطة إلى تظاهرات المعارضة وكيفية التعامل معها، في ظل حالة التوتر التي تجاوزت التحريض إلى الفعل كإلقاء قنبلة صوت على منزل أرييه درعي، وقد تصل إلى هدر دماء بعض الأشخاص بمن فهم أنت -مخاطبًا رابين-. وأشار شاحل إلى لقاء تلفزيوني جمعه بزعيم المعارضة الإسرائيلية نتنياهو الذي قال «سنوقف هذه العملية، ولدينا القوة لوقفها».

وعلق شاحل «من يسمع هذه التصريحات سيتكون لديه انطباع واضح أنه مسموح كل شيء..... وطالب بالعمل على توفير دعم الجمهور الإسرائيلي

بروتوكول جلسة الحكومة الإسرائيلية لإقرار «اتفاق إعلان المبادئ» عام ١٩٩٣

كذلك تطرق شاحل بصفته وزيرًا للشرطة إلى تظاهرات المعارضة وكيفية التعامل معها، في ظل حالة التوتر التي تجاوزت التحريض إلى الفعل كإلقاء قنبلة صوت على منزل أرييه درعي، وقد تصل إلى هدر دماء بعض الأشخاص بمن فهم أنت مخاطبًا رابين-. وأشار شاحل إلى لقاء تلفزيوني جمعه بزعيم المعارضة الإسرائيلية نتنياهو الذي قال «سنوقف هذه العملية، ولدينا القوة لوقفها".

لإدانة مثل هذه التصريحات».

وعبر شاحل عن دعمه للاتفاق في ختام أقواله.

يوسي سريد من ناحيته قال إن أمام الحكومة معركة مهمة هي معركة الدفاع عن الاتفاق، واعتبر أنه لن يكون هناك مدافعون عنه من الجمهور إن لم يكن الوزراء على رأس هذه المهمة، وأشار إلى أهمية الأسئلة التي تطرح في الاجتماع بل ووجوب طرحها، لكنه قال في النهاية يجب الانطلاق إلى معركة كبرى جدًا.

هنا قال رابين: هذه معركة أن تكون أو لا تكون بالنسبة للحكومة.

فقال سريد: بل أهم من مصير الحكومة، ففي حالة انهيار هذا الأمر، فلن تكون هناك أي رؤية للسلام، ويجب أن يتم الدفاع عن الاتفاق بقوة، مثلما يعارضونه بقوة، وإذا لم تكن قوة في مواجهة قوة، فإنهم -المعارضة- سيكسبون معركة الرأي العام.

سريد: اتفاق أفضل لإسرائيل منه للفلسطينيين

ويستعرض سريد أيضًا وضع الاتفاق بالنسبة لطرفيه، فيقول -مخاطبًا رئيس الأركان إيهود باراك- إن هذا الاتفاق يشكل إنجازًا على المستوى الإسرائيلي. فمثلًا لم يتم تفكيك مستوطنة واحدة، ولو أنه بالإمكان تفكيك بعض المستوطنات خاصة في غزة ممن تعقد الوضع، لكن في النهاية لم يتم اقتلاع أي مستوطنة.

ويضيف -مخاطبًا إلياكيم روبنشتاين- أن الوضع في م.ت.ف أعقد منه في إسرائيل، ولو افترضت أنني كنت في المعارضة في داخل م.ت.ف فإنني سأكون قادرًا على تحطيم هذا الاتفاق ومحوه تمامًا، وسأقول: «القدس.. خارج الاتفاق، المستوطنات، كل المستوطنات خارج الاتفاق، المناطق الأمنية والمواقع الأمنية خارج الاتفاق، والمياه لم نحصل عليها، وأراضي الدولة لم نحصل عليها- ويمكنهم -أي الإسرائيليون- القول إن الوضع القائم من وجهة نظرهم مستمر، فلماذا يستمر الوضع القائم؟».

ويتابع سريد: إنهم (أي الفلسطينيون) في وضع صعب جدًا، وهناك قيادة، وهذه القيادة أخذت على عاتقها مسؤولية في ظروف صعبة.... وأنا أعتقد من وجهة النظر هذه، فإن هذا الاتفاق أفضل لإسرائيل، مما يتم طرحه من قبل م.ت.ف.

الأمن هو الأساس

ويقول سريد: ما لي ولأراضي الدولة؟.. ليس لي فيها شيء ولدينا أراض كثيرة.. ما أفهمه هو أن جوهر تشكيل هذه الحكومة هو الأمن، هذا هو الأمر الوحيد المعنية به. ويتابع أن مشكلة الأمن تم حلها بشكل منطقي جدًا، وهنا توجد إنجازات كبيرة، الأمر يعتمد على كيفية عرض هذه الإنجازات، الرزمة الأمنية تم تغليفها بشكل مرتب، ويمكننا أن نقدمها بشكل غير مرتب، أو أن نقدمها بهذا الشكل المرتب، وعندما نفعل ذلك فإننا أنفسنا لا نكذب.

ويطلب سريد أن لا تتم السخرية من -وفد مدريد- أو كما يسميه م.ت.ف الداخل، لأن إسرائيل بحاجة له، فهو مفيد، فقد قلنا دائمًا، إن م.ت.ف هي من مكونين: م.ت.ف الداخل و م.ت.ف الخارج، وكلاهما مهم جدًا ودون أي منهما لن يكون ممكنًا إنجاز المفاوضات. وأنتم تعلمون موقفي من م.ت.ف تونس، موقفي مثل مواقفكم، من منطلق أهميتها

بالنسبة للمفاوضات، وهذا يعني أننا اتخذنا قرارًا إستراتيجيًا. ولماذا أظن ذلك؟ لأن الحديث هنا عن تجربة في الواقع. وعلينا أن نسأل أنفسنا هل نحن معنيون بنجاح هذه التجربة أم بفشلها؟ إن كنا معنيين بنجاحها- وأنا أعتقد أننا يجب أن نكون معنيين بذلك- فيجب أن نقوّي م.ت.ف، لأن م.ت.ف إن أردنا أم لم نرد، هي الآن حليف لنا.

مواجهة العقبات

بالنسبة للعقبات التي قد تواجه الاتفاقية، يشير الوزير تسبان إلى أن التحدي الأبرز سيكون من قبل المعارضة الإسرائيلية، على المستوى السياسي، ومن قبل المستوطنين الذين قد يستهدفون الشرطة الفلسطينية بشكل مباشر، أو باستفزازها عبر الاعتداء على مواطنين فلسطينيين. وبالمقابل قد تكون هناك عقبات في حالة إقدام بعض الأطراف الفلسطينية على طرح أفكار مثل التحرير المرحلي (تحرير كل فلسطين على مراحل)، وحق العودة، وعلى رفض التنصل من الإرهاب. ويرى تسبان أن أفضل طريقة لتجنب ذلك هو التطوير السريع لكل سبل التعاون الممكنة، الاقتصادية وغيرها في كل المجالات من أجل خلق المصالح المشتركة التي تخلق شعورًا بأن هذه المصالح فعالة على الأرض. كما يضيف أن الامتحان الحقيقي لهذا الاتفاق هو توفيره الأمن الشخصي بالنسبة للإسرائيليين، إذا تمكن الاتفاق من توفير الأمن الشخصي فإن الأمور ستسير إلى الأمام، والعكس صحيح. ويشير إلى ضرورة خلق مصلحة مشتركة مع م.ت.ف من أجل إنجاح الاتفاق، لأن فشله يعني عدم وجود بديل خاصة للفلسطينيين، وسيغرقون مئة عام في حرب دامية وإرهاب وعنف، والكثير لا يرغبون بذلك في م.ت.ف ولدى القيادة المحلية، وهناك خوف من التطرف الإسلامي. ومع هؤلاء نبني المصلحة المشتركة، فأنا أؤمن بالسلام القائم على المصالح، يقول تسبان.

ويتابع: الخطر على الاتفاق يكمن أولًا في عدم قدرة م.ت.ف في ضبط حماس، وثانيًا، أن تكون هناك استفزازات تمنع تنفيذ الاتفاق، ويجب أن تتوفر حلول لهذا.

الوزراء يحددون موقفهم

في الربع الأخير من بروتوكول الحكومة الإسرائيلية لبحث اتفاق إعلان المبادئ، يقدم الوزراء وجهات نظرهم في الاتفاق، ويتضمن ذلك تكرار الكثير من النقاط التي وردت سابقًا في الجلسة، كإجمالٍ لمواقفهم قبل تصويتهم على تأييد أو رفض الاتفاق.

يبرز موقف أرييه درعي زعيم حركة شاس ووزير الداخلية، الذي قدم رأي جمهور الحريديم من أتباعه الذين ينظرون إلى أي بقعة في الضفة وغزة على أنها جزء من «أرض الميعاد»، ويصعب عليه إقناع هذا الجمهور بفكرة الانسحاب منها على الرغم من إجازة الزعيم الروحي لهم عوفديا يوسيف ذلك في حال تم الأمر ضمن إطار يمنع سفك دم اليهود. لذلك يفضل درعي الانتظار حتى تجرى المفاوضات على التفاصيل، ويطلب الامتناع عن التصويت.

انتهت الترجمة التلخيصية لمحضر اجتماع الحكومة الإسرائيلية بتاريخ ٣٠ آب ١٩٩٣.

بروتوكول جلسة الحكومة الإسرائيلية لإقرار «اتفاق إعلان المبادئ» عام ١٩٩٣